المعونة الاميركية

في اطار النقاش حول آفاق العلاقة الاستراتيجية الاميركية ـ الاسرائيلية، ظهرت مؤشرات متناقضة الى مستقبل المساعدات المالية السنوية التي تتلقاها اسرائيل. فمن جهة، قرر الكونغرس الاميركي زيادة حجم المعونة للسنة المالية المقبلة، بينما برزت اعتراضات على ذلك وأثيرت المخاوف الاسرائيلية من تقليصها مستقبلاً. فأولاً، لقد قرر الكونغرس، في أوائل كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، زيادة المعونة المقدّمة الى اسرائيل بقيمة ٦٦٦ مليون دولار علاوة على الثلاثة مليارات دولار التي تشكّل المساعدة الاساسية، وتنقسم بين دعم عسكري بقيمة ١,٨ مليار دولار ودعم اقتصادي بحجم ١,٢ مليار دولار. وحسب التفاصيل، فان الزيادة تشمل مئة مليون دولار ثمن مشاريع لاقامة المخزون الاحتياطي الاستراتيجي الاميركي في اسرائيل، و ١٧٩,٦ مليون دولار لقاء تطوير، وشراء، معدّات عسكرية، منها ٥٢ مليون دولار لبرنامج تطوير الصاروخ «حيتس»، و١٢ مليون دولار لقاء طائرات استطلاعية دون طيّارين، و٢٤,٧ مليون دولار لاقتناء قنابل موجهة انزلاقية (جو ـ ارض) من نوع «بوباي» (**الحياة**، ١٨ و١٩٨٩/١٢/٢١). وقد أوضح الرئيس الاميركي، جورج بوش، ان القصد من ذلك هو تمكين اسرائيل من المضيّ قدماً في تنفيذ برامج البناء والتحديث العسكري (**المصدر نفسه**).

وجدير بالذكر ان الكونغرس الاميركي قد وافق، في وقت سابق، الى جانب تلك الزيادة الهامة، على صرف مساعدة بقيمة ١٥٠ مليون دولار لتغطية نفقات البحث والتطوير الاسرائيلية داخل الولايات المتحدة الاميركية و٤٠٠ مليون دولار، من أصل المساعدة السنوية، لتغطية نفقات مشابهة داخل اسرائيل ذاتها؛ وكل ذلك عدا تأمين دخل سنوي يزيد على ١٥٠ مليون دولار بفضل السماح لاسرائيل، منذ العام ١٩٨٧، بتسديد ديونها بواسطة تصدير البضائع والمنتجات الى الولايات المتحدة الاميركية (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٩٠/٢/١١). كذلك، وافق الكونغرس على تحويل مجمل المعونة الاقتصادية، البالغة ١,٢ مليار دولار، الى اسرئيل دفعة واحدة وفي بداية السنة، ممّا يتيح لها الاحتفاظ بالفوائد البالغة ٥٥,٥ مليون دولار؛ وأقرّ، أيضاً، بيع الاسلحة والصادرات الاميركية الى اسرائيل بأسعار مخفضة، ممّا وفّر عليها مبلغاً اضافياً قدره ٥٦ مليون دولار (**الحياة**، ١٩٨٩/١٢/١٨). ويعني كل ذلك ان الولايات المتحدة الاميركية لم تتح لاسرائيل التعويض عن تآكل قيمة المعونة السنوية بنسبة خمسة بالمئة بسبب التضخّم المالي فحسب، بل وقدّمت مساعدة اضافية تفوق تراجع القيمة الشرائية الفعلية لميزانية الدفاع الاسرائيلية بكاملها.

لكن اسرائيل تخشى من ألاّ يدوم هذا الوضع طويلاً. وخشيتها لا تعود الى تبدّل الاوضاع الدولية وتراجع قيمتها كحليف اميركي استراتيجي في مواجهة الاتحاد السوفياتي فقط، بل وينبع مباشرة من الاقتراح الذي تقدّم به زعيم الاقلية الجمهورية في مجلس الشيوخ الاميركي، روبرت دول، الذي اقترح الاستفادة من الوفاق الدولي لتقليص المعونة الخارجية بنسبة خمسة بالمئة، ممّا يعني تخفيض حصة اسرائيل بقيمة ١٥٠ مليون دولار (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٩٩٠/٢/٢). وللرد على ذلك، اكد وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين، في احاديث الى الجمهور الاميركي، أن التقلبات الدولية لم تلغ استمرار الدعم العسكري السوفياتي لسوريا، والعراق، وليبيا، بسبب البحث السوفياتي عن تحقيق ايرادات العملة الصعبة من خلال بيع الاسلحة؛ وتخوّف رابين من الاخلال بالميزان العسكري في الشرق الاوسط، ومن تزايد احتمالات اندلاع الحرب العربية ـ الاسرائيلية (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩٩٠/١/٢٧)؛ علماً بأن الامر الهام، والحيوي، في كل حال، هو ان موضوع التقليص اصبح مطروحاً على بساط البحث، للمرة الاولى.

د. يزيد صايغ